

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 23 أكتوبر 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5541)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - علاقات خارجية متوازنة ومتطورة

الإمارات اليوم

03 - السبق في دعم اللاجئين

تقارير وتحليلات

04 - زيارة العبادي لإيران: رسائل تطمينية متبادلة بشروط

05 - كيف يمكن إجبار إيران على التنازل في مفاوضات الاتفاق النووي؟

06 - أبعاد وتداعيات لانضمام مواطنين بريطانيين إلى داعش

شؤون اقتصادية

07 - توقعات بارتفاع سعر النفط إلى 105 دولارات

من إصدارات المركز

08 - في البحث عن القوة الناعمة: هل للرأي العام الخارجي أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية؟



علاقات خارجية متوازنة ومتطورة

حدد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال جلسة مباحثاته مع رئيس الوزراء الإيطالي في روما مؤخراً، أهداف السياسة الخارجية ومبادئها لدولة الإمارات العربية المتحدة في علاقاتها مع الدول المختلفة في العالم، حيث أشار سموه إلى أن الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- تضع في سلم أولوياتها في السياسة الخارجية بناء علاقات متوازنة ومتطورة مع الدول الصديقة تقوم على أسس ومبادئ الاحترام المتبادل والصداقة والمشاركة الإيجابية بما يخدم التنمية والتطور الحضاري مع مختلف البلدان.

هذه المبادئ والأهداف هي التي تجلب التقدير والاحترام للإمارات وقيادتها على الساحتين الإقليمية والدولية، وتزيد من تأثيرها وحضورها في ملفات وقضايا العالم المختلفة، وتجعلها مقصداً أساسياً لقادة الدول المختلفة خلال زياراتهم لمنطقة الخليج العربي أو الشرق الأوسط للاستماع إلى رأيها والتعرف على تصوراتها فيما يتعلق بتفاعلات الإقليم ومشاكله وأزماته، وهي أيضاً التي تجعل زيارة المسؤولين الإماراتيين للخارج محل ترحيب واهتمام كبيرين على المستويات السياسية والإعلامية، وتعزز من دور السياسة الخارجية في دعم التنمية في الداخل من خلال بناء الشراكات الاقتصادية والتجارية المهمة مع الدول المختلفة في الشرق والغرب على أساس من المصالح المشتركة التي تعود بالخير على أطرافها.

وإذا كانت الدول المختلفة في العالم مهتمة على الدوام ببناء علاقات قوية مع دولة الإمارات العربية المتحدة والاستماع لرأيها، فإن هذا الاهتمام تصاعد بشكل ملحوظ في ظل التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بمسار الحرب ضد الإرهاب، حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السباقة في تبني مواقف واضحة في مواجهة التطرف والإرهاب والعنف والقوى التي تقف وراءها وتشجعها، والقيام بمبادرات عدة لبناء موقف إقليمي ودولي قوي في التصدي للأفكار المنحرفة التي تشجع على الإرهاب، وإبداء الاستعداد الدائم للانخراط في أي جهد أو تحرك دولي يهدف إلى محاربة التطرف أياً كان مصدره أو الجهات التي تتبناه، من منطلق إيمان كامل بأن هذا التطرف وما يرتبط به من ظواهر مدمرة هو أكبر تهديد لأمن العالم واستقراره، وأكبر خطر على الحضارة الإنسانية وسعي الشعوب نحو التقدم والتنمية.

العالم كله ينظر إلى الإمارات خلال المرحلة الحالية على أنها عنصر استقرار إقليمي، لما لديها من توجهات حضارية مضادة للإرهاب، وما تقوم به من جهد كبير من أجل تعزيز وتعميق قيم التسامح والوسطية والاعتدال وقبول الآخر وتقديمها لنموذج في التعايش بين الثقافات والديانات والأعراق، وهو نموذج مضاد لما تريد قوى التطرف نشره من تعصب وغلو وإرهاب.

السبق في دعم اللاجئين

في ظل الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون، وخاصة النساء والأطفال، في مناطق الصراعات المسلحة حول العالم، لابد للمجتمع الدولي من اتخاذ خطوات جماعية للعمل على حمايتهم، والتخفيف من وطأة الوضع المأساوي الذي يرون به، ومن هذا المنطلق يأتي حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على دعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه هذه الفئات، وهي قد حرصت في جميع مشاركتها في الاجتماعات والقمم الدولية على تأكيد ذلك، وهو ليس بالأمر الجديد عليها، فهي منذ نشأتها من الدول ذات المنظور الإنساني في التنمية. وقد أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة «صندوق الشيخة فاطمة لرعاية المرأة اللاجئة والطفل»، وكان ذلك عام 2000؛ بهدف تخفيف معاناة اللاجئين من النساء والأطفال حول العالم. واستمراراً لجهودها تلك، وخلال جلسة الأعمال الأخيرة لـ«جمعية الاتحاد البرلماني الدولي» في جنيف، دعت الإمارات المجتمع الدولي إلى رعاية المرأة في مناطق الصراعات، عبر التصدي لظاهرة العنف وممارسات الجماعات الإرهابية ضدها، وطالبت بتبني استراتيجية دولية مشتركة لتجريم هذه الممارسات، ودعت لرفعها إلى مستوى جرائم الحرب. وفيما يخص حماية الأطفال، استضافت الإمارات، مؤخراً، مؤتمر «الاستثمار في المستقبل: حماية الأطفال اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، كأول مؤتمر من نوعه في المنطقة، وأكد صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، خلال المؤتمر، أهمية حماية ورعاية الأطفال اللاجئين، واعتبر أن توفير الرعاية الشاملة للطفل لضمانه لرخاء المجتمعات.

إن المطلع على التوجه الإماراتي في دعم اللاجئين وحمايتهم حول العالم، لابد أن يدرك مدى راحة السياسة الإماراتية، ووعيتها بأن تجاهل هذه القضية سيخلف آثاراً سلبية عميقة على المجتمع الدولي ككل، فتركهم يرزحون تحت ظروف معيشية سيئة ومعرضين للخطر، يجعلهم فريسة لاستغلال المتطرفين الذين يغررون بهم، ويدفعونهم للانخراط في الجماعات الإرهابية والمتطرفة، ويجعلهم أيضاً عرضة لجرائم الاتجار بالبشر، هذا بالإضافة إلى أن ظاهرة تكدس اللاجئين وتزايد أعدادهم تتسبب في استنزاف موارد الدول المستضيفة لهم. ومن هنا تعي الإمارات ضرورة التعامل الجدي والفعال مع هذا الأمر، عبر صياغة رؤية استراتيجية دولية شاملة، تقوم على تجاوز مسألة الدعم المادي وتوفير الخيام والأدوية والمساعدات المعيشية الآنية للاجئين، إلى ما هو أوسع من ذلك، عبر توفير أشكال الدعم كافة لهم: اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً ومعرفياً ونفسياً أيضاً. وللإمارات مبادرات عدة في هذا الإطار، مثل مبادرة «المجلس الإماراتي لكتب اليافعين» ومبادرة «ثقافة بلا حدود» ومبادرة «أقروا لأطفال سوريا»، ومبادرة «هدية من القلب» ومبادرة «أنت أمانتي»، وهي جميعها مبادرات تقدم الدعم المعنوي والنفسي للاجئين؛ بهدف تحصينهم في مواجهة أصحاب الأفكار المتطرفة.

النهج الذي تتبناه دولة الإمارات العربية المتحدة هو نهج ذو فائدة وفاعلية كبيرة في التعامل مع قضايا اللاجئين، وبخاصة على المديين المتوسط والطويل، إذ إنه يقوم على مبدأ الوقاية والتعامل المسبق مع التهديد قبل أن يتحول إلى أزمة مزمنة يصعب التعامل معها. وتعني الإمارات أن تمكين اللاجئين من أن يكونوا هم أنفسهم حائط الصد الأول ضد المخاطر التي يتعرضون لها على الجانب الاجتماعي والإنساني والثقافي، هو خير وسيلة لحمايتهم ودعمهم ضد المخاطر، وتجنب التهديدات التي يمكن أن تنجم عن ذلك.

زيارة العبادي لإيران: رسائل تطمينية متبادلة بشروط

دفعت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لإيران، الاثنيين الماضي، محلين للبحث في توقيتها وأهدافها وعلاقتها بالتطورات الأمنية والسياسية في العراق والمنطقة.

إلى تبادل تجاري قيمته 30 مليار دولار خلال العامين المقبلين، ولاسيما أن طهران وبغداد ترتبطان باتفاقيات تتعلق ببناء مفاعلات لتوليد الطاقة الكهربائية ومشاريع نقل الغاز الإيراني إلى العراق، فضلاً عن مشاريع تتعلق بالطرق



والإعمار والاستثمار، حيث يقدر حجم المشاريع المشتركة الحالية بين البلدين بـ 4 مليارات و 200 مليون دولار. ويبدو أن الهدف الرئيسي للعبادي من زيارته ولقائه المسؤولين الإيرانيين، هو السعي لاستمالتهم والاطمئنان إلى أنهم لن يسعوا إلى تقويض سلطاته وإفشال برامج حكومته، وخاصة أن مكتب العبادي في بغداد قد أعلن أن الأخير سيذهب إلى كل من تركيا والأردن لبحث تطوير العلاقات معهما، وثمة انفتاح يسعى إليه العبادي مع الدول الخليجية، وجميع هؤلاء تعدّهم إيران خصوماً ألداء، في وقت تنطلق مخاوف العبادي من إيران؛ بسبب تحكمها في الملفات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية في العراق، واستمرار بقاء حلفائها الأقوياء في السلطة، مثل المالكي بمنصب نائب رئيس الجمهورية، فضلاً عن وجود ميليشيات مسلحة تابعة للحرس الثوري الإيراني في العراق مثل «ميليشيا بدر»، التي ينتمي إليها وزير الداخلية الجديد، محمد سالم الغبان، و«عصائب أهل الحق» و«حزب الله» و«لواء أبو الفضل العباس» و«جيش المهدي» و«سرايا السلام» و«ميليشيا حزب الدعوة» التابعة للمالكي.

ما يعزز الرأي القائل بأن إيران تريد من العبادي اتباع سلوك نظيره السابق المالكي لإبقاء نفوذها المهيمن الأول في العراق، وتأكيداً أن خطر «داعش» يتطلب تنسيقاً إيرانياً - عراقياً مشتركاً، من دون إشارة إلى دعم أي طرف آخر، في وقت إعلان العبادي في هذه الزيارة عن استعدادة لإخراج عناصر «منظمة مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة من العراق ومنعها من الاعتداء على الأراضي الإيرانية، يمثل هو الآخر فرصة للتعبير عن أهمية موقع إيران في السياستين الداخلية والخارجية لحكومة العبادي.

اللافت للانتباه في زيارة العبادي لطهران هذه، أنها جاءت بعد ساعات من زيارته الأول لعلي السيستاني في مدينة النجف، وأعلن العبادي بعدها رفض العراق لأي تدخل بري من أي جهة كانت، وهو المطلب الإيراني الذي لن تحيد عنه ولن تسمح به، ولاسيما أن أي تدخل خارجي سيؤثر تأثيراً سلبياً في نفوذ إيران وهيمنتها القوية في العراق، وهذا ما عبّر عنه المرشد الإيراني علي خامنئي للعبادي مباشرة حين أبلغ ضيفه العبادي، أن «إيران ستقف مع العراق بقوة، ولذلك فهو ليس بحاجة إلى قوات أجنبية لدحر الإرهاب».

الأمر الآخر الذي لفت الانتباه، هو أن خامنئي أراد إيصال رسالة إلى العبادي بضرورة الاقتداء بنظيره السابق نوري المالكي كشرط لدعم حكومته من قبل إيران، حيث قال بالنص: «إننا لا ننسى الخدمات الكبيرة للسيد نوري المالكي للعراق والمنطقة».. «إننا نقف إلى جانبكم وسندافع عن حكومتكم بجد كما دافعنا عن الحكومة السابقة».. «إننا نؤمن بتوثيق عرى الأواصر بين إيران والعراق أكثر فأكثر، وعلى هذا الأساس فإن إيران لن تدخر أي دعم في هذا المجال، فضلاً عن أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر أمن العراق البلد الشقيق والجار من أمنها»، مكرراً رفضه التدخل الخارجي للتغلب على مشكلاته الأمنية، في وقت لم يخف الرئيس الإيراني حسن روحاني حقيقة رفضه التدخل الجوي الخارجي حين قال: إن قصف التحالف الدولي تنظيم «داعش» يصب في مصلحة التنظيم على المدى الطويل.

وبحسب التصريحات الرسمية لكل من حيدر العبادي والرئيس الإيراني حسن روحاني، فقد اتفق العراق وإيران على استراتيجية موحدة لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» تقوم على أساس تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي وتشديد الرقابة على الحدود المشتركة.. إضافة إلى تعزيز التعاون التجاري بين البلدين، وصولاً

كيف يمكن إجبار إيران على التنازل في مفاوضات الاتفاق النووي؟

ساعد تخفيف العقوبات الذي تقدمت به إدارة أوباما الاقتصاد الإيراني، إلى النقطة التي جعلت إيران تشعر بعدم الحاجة إلى تقديم تنازلات بشأن الاتفاق النووي، فيما يدعو إلى العودة لمضاعفة الضغوط عليها من جديد، في حال الرغبة في إبرام الاتفاق.



الكثير من رأس المال فيه، مع رفع العقوبات عن قطاع تصنيع السيارات والصناعات البتروكيماوية. ومن ناحية أخرى، تقلص معدل التضخم في إيران من 40% إلى 21%، ويتوقع تراجع المعدل إلى 15% بحلول عام 2015. ويقول التقرير إن الرئيس الإيراني حسن روحاني اعترف في نيويورك مؤخراً بأن «إيران خرجت من الركود الاقتصادي، بسبب كفاءة العاملين في الحكومة الإيرانية»، وهذا النجاح الذي أشار إليه روحاني لم يكن ممكناً من دون تخفيف العقوبات. وفي النهاية، دعا التقرير إدارة أوباما إلى مقاومة الإغراءات، وعدم تقديم المزيد من تخفيف العقوبات، بل على العكس، عليها إحياء سياسة العقوبات بنشاط متجدد وعزيمة وإصرار، على أن تفرض هذه العقوبات بالقوة، من أجل وقف المزيد من الضعف في الموقف الغربي، غير الثابت أصلاً خلال أي جولة مستقبلية من المفاوضات النووية مع الطرف الإيراني. مع ضرورة أن يكون الأمريكيون والأوروبيون متيقنين من أنهم سيكونون مخطئين حال إخراجهم إيران من ركودها، الذي عاشته عام 2013، قبل أن تدعن لجميع المطالب المقدمة من طرفهم، وعلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما ألا يكرر الخطأ مرة أخرى، إذا كان جاداً في منع إيران من امتلاك السلاح النووي.

في مقال مشترك لإيمانويل أوتولينغي، الباحث في «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» والمحلل السياسي سعيد غسامينجاد من «جامعة نيويورك سيتي»، نشرته مجلة «ذا ناشيونال إنترست»، قال الكاتبان إن إدارة أوباما عند توقيعها الاتفاق النووي المؤقت مع إيران في نوفمبر الماضي، أصرت على أن نطاق تخفيف العقوبات محدود، وتأثيره سيكون متواضعاً، ومدة الاتفاق المؤقت قصيرة جداً، وأنه مهما كانت المكاسب التي تجنيها إيران فإنها تكون عكسية تماماً. وبرغم أن الإدارة الأمريكية مازالت تصر على ذلك حتى الآن، فإن المعلومات تُظهر شيئاً مثيراً للقلق، فالاقتصاد الإيراني الذي كان على حافة الانهيار عشية الاتفاق المؤقت، هو الآن في طريق التعافي، وقبل أسابيع من انتهاء المهلة المحددة للمفاوضات، فتخفيف العقوبات أدى إلى تقليص الضغوط الاقتصادية الأمريكية والأوروبية التي أنقذته من الانهيار، برغم أنها فشلت في التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران. وبحسب بيانات «البنك المركزي» الإيراني بلغت نسبة النمو خلال الربع الأول من السنة المالية الإيرانية (إبريل وحتى يونيو 2014) 4.6% مقارنة بالعام الماضي، وحسب بيانات «وزارة الصناعة والتجارة» الإيرانية أن صناعة السيارات في إيران نمت 71% خلال الربع نفسه، كنتيجة مباشرة لتجميد العقوبات المفروضة على القطاع. كما زاد عدد السائحين القادمين إلى إيران بنسبة 200% مقارنة بالعام الماضي، حسب تصريحات مسعود سلطاني فار، رئيس «منظمة التراث الثقافي والصناعات اليدوية والسياحة» في إيران.

جزء كبير من النمو الاقتصادي في إيران نتج عن نمو قطاعها النفطي والتوسع في إيراداته، بفضل تخفيف العقوبات، فالقطاع النفطي الذي انكمش بنسبة 2.9% خلال الربع الأول من عام 2013، حقق نمواً بمقدار 6.1% خلال الربع نفسه من العام الجاري. ومع ازدياد الإيرادات النفطية شهد قطاع الصناعة نمواً بنسبة 8.1%، بفضل ضخ

أبعاد وتداعيات لانضمام مواطنين بريطانيين إلى داعش

إن تسارع وتيرة انضمام بعض البريطانيين إلى «داعش» مستمر طالما تبقى المبررات أو الأسباب المؤدية إلى ذلك، ولكن التداعيات ستنتهي بعقوبات قانونية شديدة ضد مرتكبي الأعمال الإرهابية، سواء «داخل بريطانيا أو خارجها».



يتم نقلهم عبر حدود غير قانونية «غير مسيطر عليها» إلى مناطق أخرى نائية تقع في محيط مناطق القتال الفعلي. انضمام بعض الشباب البريطانيين من الجنسين (ذكوراً وإناثاً) إلى «داعش» وغيرها من التنظيمات الإرهابية يرجع إلى أسباب متعددة، منها طبيعة الإغراءات المادية (المالية)، والأيديولوجية التي تروج لها «داعش» من قبيل فكرة إقامة ما يعرف بـ «دولة الخلافة الإسلامية». والعودة المرتقبة «للجهاديين الإسلاميين» تثير قلقاً شديداً لدى السلطات البريطانية التي تعتقد جازمة أن هؤلاء سيعمدون مستقبلاً لارتكاب جرائم إرهابية. وحتى وقت قريب اعتقلت السلطات البريطانية 218 شخصاً ممن تورطوا بأعمال إرهابية بمعدل زيادة بلغ 70% خلال ثلاث سنوات. إن تصاعد الأعداد يمكن إرجاعه إلى مشاركة أعداد من الشباب في عمليات «داعش» في سوريا والعراق وكوباني «عين العرب».

أخيراً من المهم الإشارة إلى أن السلطات البريطانية قد قررت أن تتخذ مواقف قانونية حازمة ضد كل من يقاتل لمصلحة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» أو من يقسم بالولاء لتنظيمات متطرفة أخرى مماثلة، حيث سيخضع هؤلاء جميعاً للمساءلة القانونية الصارمة وتوجه إليهم تهمة «الخيانة» ضد حكومة جلالة الملكة، والتي تعتبر من أعلى الاتهامات التي تحمل عقوبات شديدة، من ضمنها سحب الجنسية البريطانية منهم. وما يجري في بريطانيا ليس بعيداً عما يحدث في دول أوروبية أخرى قررت مسارات قانونية متقاربة نسبياً.

في إطار جلسات المؤتمر الوطني للأمن في لندن، أكد رئيس الشرطة البريطانية برنارد هوغان-هوي، أن خمسة بريطانيين على الأقل يتوجهون كل أسبوع إلى العراق أو سوريا للانضمام إلى تنظيم «داعش». نقطة الانطلاق في حديثه تشير إلى أن «ممارسات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وصفها بأنها تتسع بسرعة متزايدة، والآن باتجاه تركيا، ليس مجرد فظائع ترتكب على أراض بعيدة»، وإنما في التداعيات الخطيرة التي يحملها مستقبلاً، متمثلة بعمليات الإرهاب التي يمكن أن يرتكبها أولئك العائدون منهم إلى بريطانيا. حتى وقت قريب قدرت بعض المصادر الإعلامية أن أكثر من 500 بريطاني مسلم شرعوا بالفعل في السفر إلى سوريا لقتال نظام الرئيس السوري بشار الأسد؛ (التقديرات العامة تقول إن الأعداد تتراوح بين 500 و1500 مقاتل).

والمسؤول البريطاني أكد وجود (500 مقاتل) مشيراً أيضاً إلى أن كثيراً منهم دخلوا سوريا والعراق وكثير غيرهم سيرغبون في ذلك في الأشهر أو السنوات القادمة. والمعدل الأسبوعي هو خمسة أشخاص ممن سيرغبون في السفر للمهام الإرهابية. إن الأعداد المشار إليها تعتبر في حدودها الدنيا، وخاصة أن أعداداً أخرى منهم من الصعب التحري عنها تعبر الحدود التركية إلى سوريا والعراق من خلال طرق غير متعارف عليها قانونياً.

والسبب وراء عدم إمكانية التحري الدقيق عن أعداد من ذهب إلى سوريا والعراق يرجع إلى أن العالم يتعامل ليس فقط مع حدود دول قابلة للاختراق وإنما بسبب الضعف الذي تعانيه الدولتان في كل من سوريا والعراق. الصورة التي ترد من المصادر عن كيفية خروج هؤلاء «الجهاديين البريطانيين» إلى سوريا والعراق، تبين أنهم تقمصوا صفة السياح يتمتعون برحلات سياحية مخفضة الأجور. والعمليات جرى التحضير لها مسبقاً عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من خلال الإنترنت، حيث تم من خلالها استقطاب أعداد كبيرة منهم. في عمليات مخطط لها جيداً تنتهي باستقبالهم من قبل أدلاء تابعين لـ «داعش» ومن ثم

توقعات بارتفاع سعر النفط إلى 105 دولارات

لسوق النفط يغلب عليها في الوقت الحالي الحديث عن حرب أسعار تجري مع وجود وفرة في إمدادات المعروض، ونحن لا نوافق على هذا الوصف، واستناداً إلى حساباتنا



للعرض والطلب لا توجد حالياً تخمة نفطية». ومن المقرر أن تعقد (أوبك) اجتماعاً في 27 من نوفمبر المقبل، وقال أعضاء عدة في المنظمة إنهم لا يرون حاجة إلى خفض الإنتاج»، في حين قال محللون إنه لا توجد وفرة في المعروض الآن لكن ستظهر الوفرة في الربع الأول من عام 2015.

توقع بول هورسنل، المحلل النفطي في بنك «ستاندرد تشارترد» أن تتجه أسعار النفط صعوداً عام 2015 لتبلغ 105 دولارات للبرميل. وقال هورسنل إنه سيتعين على منظمة البلدان

المصدرة للبترول «أوبك» خفض إنتاجها نحو مليون برميل يومياً، لتحول دون زيادة المخزونات العالمية في الربع الأول من العام القادم، وأن نقص إمدادات المعروض الأمريكي سيدعم الأسعار، خصوصاً أن بعض أنشطة الحفر الأمريكية تضررت بالفعل جراء هبوط أسعار الخام الأخيرة. وأشار هورسنل «التغطية الإعلامية

الجزائر: هبوط أسعار النفط ليس خطراً على الموازنة

قال وزير المالية الجزائري محمد جلاب، أول من أمس الثلاثاء، إن تراجع أسعار النفط يبعث بإشارة تحذير إلى الجزائر، العضو في منظمة «أوبك»، لكن لن يكون له أثر سلبي فوري في موازنة البلاد. وقال جلاب للبرلمان إن عائدات الجزائر من مبيعات النفط والغاز في الخارج هبطت إلى 46.5 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2014، من 47.1 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. وقال جلاب في معرض تقديمه مشروع الموازنة للعام المالي 2015 «إن هبوط أسعار النفط لا يشكل في الوقت الحالي خطراً على الجزائر، لكنه تنبيه إلى أنه يجب على الحكومة أن تأخذ على محمل الجد». وتعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات الطاقة لتمويل خططها للتنمية الاقتصادية والبرامج الاجتماعية. وتتضمن مسودة الموازنة زيادة نسبتها 15% في الإنفاق الحكومي، وهو ما يرفع عجز المالية العامة إلى 22% من إجمالي الناتج المحلي. وتحاول الجزائر



زيادة إنتاج النفط والغاز مع تزايد معدلات الاستهلاك المحلي.

إعانات مالية لتعويض خفض الدعم في مصر



قالت وزيرة التضامن الاجتماعي المصرية عادة والي «إن الحكومة تتجه لتنفيذ برنامجي إعانات نقدية جديدين مطلع العام المقبل، في إطار

جهودها لتخفيف تأثير خفض الدعم على الفقراء». وقالت الوزيرة في مقابلة خلال «قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط» إن المرحلة الأولى من البرنامجين سوف تستهدف نحو مليوني شخص في صعيد مصر بتكلفة مبدئية 2.5 مليار جنيه مصري، ما يعادل 350 مليون دولار. وأضافت «نأمل أن نبدأ في أواخر نوفمبر أو أوائل ديسمبر في تسجيل المستجدين بالبرنامج». وقالت إن المدفوعات الأولى ستكون متاحة بعد ذلك ببضعة أسابيع، والإعانات تشمل برنامجاً للأسر العاملة الفقيرة وآخر للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة غير القادرين على العمل، وسيتم توسيع نطاقها عام 2015. وتدير مصر بالفعل برنامج إعانات يدعم نحو 1.5 مليون شخص وسيستمر العمل به. وتشير تقديرات حكومية إلى أن أكثر من 26% من سكان البلاد يعيشون تحت خط الفقر، بينما لا توجد إحصاءات بخصوص أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة.

هل للرأي العام الخارجي أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية؟ في البحث عن القوة الناعمة:



تستمد هذه الدراسة إطارها المفاهيمي الأساسي من مصطلح «القوة الناعمة» soft power الذي صاغه بعض الباحثين في العلاقات الدولية، وهو اصطلاح يرى أن القوة الناعمة هي «القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإغراء بدلاً من الإكراه أو دفع الأموال، فهي تتعلق باستقطاب التعاون من طرف الآخرين»، وفي ظل ما حققه هذا المفهوم من انتشار واسع بين صفوف الأكاديميين والمثقفين، وبعض صناعات السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، فهل «للقوة الناعمة» أهمية في العلاقات الدولية؟

تحاول الدراسة الإجابة عن هذا السؤال من خلال الاستطلاعات الدولية التي شملت ثماني وخمسين دولة، مقرونة بالمعلومات حول قراراتها المتعلقة بالسياسات الخارجية عام 2003، وهو عام حاسم بالنسبة إلى الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وعلى الرغم من الجاذبية البديهية أو الخطابية التي يتمتع بها هذا المفهوم، فإنه لم يتم إبداء إلا أدلة منهجية قليلة على أن القوة الناعمة تؤثر فعلاً في العلاقات الدولية؛ ولهذا تسعى هذه الدراسة لتقديم إسهامات جديدة وجبهة في تهذيب نظرية القوة الناعمة وفحصها التجريبي المنهجي. ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحسين فهم الظروف التي يمكن أن تكون في ظلها للقوة الناعمة عواقب سياسية «صلبة»؛ أي خيارات سياسية خارجية يمكن تحديدها ويمكن الربط بينها تجريبياً وبين التصورات على المستوى الجماهيري.

العام في دولة معينة حول السياسة الخارجية لدولة أخرى. ومن خلال هذا التركيز النظري تطوّر هذه الدراسة مجموعة من التوقعات القابلة للاختبار، حول كون السياسة الخارجية ذات أهمية فعلية للنتائج على الصعيد الدولي أو لا. وإذا كانت كذلك، فمتى يمكن أن تكون هي الأكثر أو الأقل فاعلية؟

أما على المستوى التجريبي، فيتضح من خلال نتائج البحث أن الرأي العام الخارجي له تأثير مهم وكبير حتى بعد التحكم في مجموعة من عوامل القوة الصلبة المختلفة. وللرأي العام الخارجي كذلك آثار ملحوظة، وإن كانت صغيرة، في السياسة العامة تجاه المحكمة الجنائية الدولية، وفي قرارات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهي أمور تدعم المنطلقات النظرية الدقيقة حول القوة الناعمة؛ فمن المؤكد أن الرأي العام حول

وتركز الدراسة كذلك على ركن مهم يتمثل في آراء الجمهور في الدول المستهدفة؛ فيما يخص السياسة الخارجية لدولة أخرى، والتي تعد عنصراً حاسماً بالنسبة إلى الدولة التي تسعى إلى استخدام قوتها الناعمة للتأثير بشكل مناسب في نتائج السياسات؛ فالقوة الناعمة في العلاقات الخارجية تتجلى في الآراء التي يحملها الجمهور

المخولين دستورياً بالموافقة على أي وجود لقوات أجنبية، اختاروا في نهاية المطاف الإصغاء إلى صوت الرأي العام، وليس إلى رأي القيادة الحكومية.

وبخلاف الدراسات الحالية التي تركز حصراً على العلاقة بين الرأي العام والسياسة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تأكيد أهمية الرأي العام فيما يتعلق بعواقب السياسات خارج الولايات المتحدة، وهي مسألة قلماً حظيت بالدراسة. فالرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية في الواقع يبدو أنه ذو أهمية عندما تتخذ الدول قرارات حول قضايا ذات أهمية للولايات المتحدة. ويعد تأثير الرأي العام حول السياسة الخارجية كبيراً وقوياً على نحو خاص، إذا كانت قضية محددة تتعلق بالسياسة الخارجية بارزة ومهمة بالنسبة إلى الجماهير. ويبدو أن القادة بالفعل يهتمون بمواقف شعوبهم عندما يدرسون قراراتهم، مثل إذا ما كانوا سيرسلون قوات إلى أماكن يتعرضون فيها للأذى؛ الأمر الذي يمكن أن يسبب كثيراً من القلق والمعارضة الشعبيين.

وتفيد نظريات العلاقات الدولية بأن وجود أجندة عبر وطنية للدولة يمثل مصدراً مهماً لتحصيل القوة والنفوذ في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أن القدرات العسكرية لها بالتأكيد فائدة في مجال مكافحة الإرهاب العالمي، فإن الولايات المتحدة غالباً ما قامت باختبار الحدود الخارجية لفائدة القوة العسكرية، منذ أن شنت الحرب في أفغانستان عام 2001. وحتى في حالة الرجحان الكبير للقضية الأحادية في القدرات العسكرية كانت الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن استخدام السيطرة على النتائج في كثير من المناطق الرئيسية، برغم أن إدارة باراك أوباما يبدو أنها قد ركزت على القوة الناعمة أكثر مما فعلته الإدارة التي سبقتها، وأنها كانت أقدر على توليد صورة إيجابية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.

وباختصار، فإن هذه الدراسة لا تشير إلى أن «القوة الناعمة» توفر خطابة بلاغية جذابة للقادة أو عبارة رئانة للمعلقين فحسب، بل تؤكد أيضاً أن لها تأثيرات مهمة في العلاقات الدولية.

السياسة الخارجية الأمريكية في الدول الأجنبية، يؤثر في سياسات هذه الدول تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشير الأدلة إلى وجود تأييد أولي لفرضيات هذه الدراسة حول التأثير السببي للرأي العام بشأن السياسة الخارجية الأمريكية في خيارات الدول، حين نأخذ الحرب في العراق بقيادة أمريكية كنموذج من عناصر الدراسة؛ فكما في حالتي بلغاريا وتركيا، حيث كانت لدى قيادتي البلدين حوافز استراتيجية قوية لدعم الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وعبرتا علناً عن رأيهما. وكانت قيادة بلغاريا على وجه التحديد، تأمل أن تتم ترجمة المشاركة في حرب العراق إلى دعم أمريكي لقبولها ضمن حلف «الناتو».

وكان القادة الأتراك يأملون في دور رئيسي في تحديد نظام ما بعد الحرب في منطقتهم، ولاسيما بشأن منع الأكراد العراقيين من الاتجاه نحو الاستقلال، وتعزيز الروابط التقليدية الوثيقة للمؤسسة العسكرية التركية القوية النفوذ مع حليفها الناتو. كما كانوا يتوقعون أيضاً دعماً مالياً بقيمة 26 مليار دولار وعدتهم به الولايات المتحدة الأمريكية مقابل استخدام قاعدة جوية وتسهيلات أخرى. لكن على الرغم من هذا التشابه في ميل القادة إلى تقديم الدعم للولايات المتحدة الأمريكية، فقد سلكت هاتان الدولتان مسارين مختلفين: ففي الوقت الذي استطاعت بلغاريا المضي في تنفيذ قرارها بإرسال قوات إلى العراق، تلقى البرلمانيون الأتراك من عامة الشعب يومياً مئات الرسائل النصية؛ مفادها: «قولوا لا للحرب».

وأخيراً، في الأول من مارس 2003، فاجأت الجمعية الوطنية التركية الولايات المتحدة الأمريكية وكثيراً من دول العالم، حينما رفضت تصديق قرار الحكومة التركية السماح للولايات المتحدة باستخدام تركيا قاعدةً لجبهتها الشمالية كجزء من التدخل الأمريكي في العراق، برغم أن الولايات المتحدة عرضت رزمة مالية ضخمة، ووافقت على المشاركة التركية في شمال العراق، بما في ذلك إمكانية نشر أربعين ألف جندي من القوات التركية هناك؛ فعلى الرغم من مواقف القادة والاتفاقات الأولية بين الحكومة التركية والولايات المتحدة الأمريكية، فإن المشرّعين الأتراك